



联合国  
粮食及  
农业组织

Food and Agriculture  
Organization of the  
United Nations

Organisation des Nations  
Unies pour l'alimentation  
et l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная организация  
Объединённых Наций

Organización de las  
Naciones Unidas para la  
Alimentación y la Agricultura

منظمة  
الأغذية والزراعة  
للأمم المتحدة



## المؤتمر

### الدورة الثانية والأربعون

2021

التقرير المرحلي عن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية  
لأغراض التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

### موجز

إن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات (الاستعراض الشامل) هو الآلية التي تستعين بها الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل "تحديد التوجهات الرئيسية للسياسات الاستراتيجية على نطاق المنظومة والطرق التنفيذية للتعاون في مجال التنمية، وطرق عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على مستوى البلدان".

وفي ديسمبر/كانون الأول 2020، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا جديدًا (القرار رقم [233/75](#)) بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة لأغراض التنمية الذي يقوم على القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2016 (القرار رقم 243/71) ويكمل أعماله، من أجل منظومة إنمائية فعالة وكفوءة ومتناسقة للأمم المتحدة. وفي مايو/أيار 2018، كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد وافقت أيضًا على القرار 279/72 بشأن "إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة".

وطلب المؤتمر إلى المدير العام اتخاذ تدابير لتنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بالاستعراض الشامل. وهذا التقرير المرحلي هو الثامن من نوعه الذي يُقدم إلى المؤتمر، وهو يتناول: (أ) تمويل الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية؛ (ب) وكفاءة منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) وفعاليتها ومشاركتها في آليات التنسيق لمنظومة الأمم المتحدة؛ (ج) ومجالات أخرى ذات صلة بالمنظمة؛ (د) والاتجاهات الناشئة.

ويركز هذا التقرير على تنفيذ منظمة الأغذية والزراعة للاستعراض الشامل لعام 2016، بينما يعرض أيضًا الاتجاهات الأولية المتصلة بالاستعراض الشامل لعام 2020.

## الإجراء المقترح اتخاذه من جانب المؤتمر

إن المؤتمر مدعو إلى الإحاطة علمًا بالتقدم الذي أحرزته المنظمة في تنفيذ القرار المتعلق بالاستعراض الشامل.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيدة Beth Bechdol

نائب المدير العام

البريد الإلكتروني: [Beth.Bechdol@fao.org](mailto:Beth.Bechdol@fao.org)

## أولاً - مقدمة

1- إن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات هو صك السياسات الأهم بالنسبة إلى الجمعية العامة بحيث أنه يحدد طريقة عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لدعم البلدان في جهودها الإنمائية. أما قرارات الجمعية العامة بشأن "الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة" التي صدرت في السنوات 2004 و 2007 و 2012 و 2016<sup>1</sup> فتراكمية بطبيعتها. وفي ديسمبر/كانون الأول 2020، اعتمدت الجمعية العامة قرارًا جديدًا (233/75) بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات. ويستند القرار على مفاوضات مكثفة مشتركة بين الحكومات تناولت موضوع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المدى الأبعد ويركز على نحو غير مسبوق على دعم الأعضاء في تسريع وتيرة التقدم باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2- وطلب القرار رقم 2005/13 ورقم 2007/2 الصادران عن مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة إلى المدير العام أن يتخذ إجراءات لتنفيذ تلك القرارات الصادرة عن الجمعية العامة. وقد استعرض المؤتمر التقارير المرحلية خلال دوراته العادية المعقّدة في السنوات 2007 و 2009 و 2011 و 2013 و 2015 و 2017 و 2019<sup>2</sup> ويغطي هذا التقرير المراحل والإنجازات الرئيسية التي حققتها المنظمة في تطبيق الاستعراض الشامل خلال الفترة الممتدة من يونيو/حزيران 2019 إلى يونيو/حزيران 2021.

3- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتمدت المنظمة مجموعة من التغييرات التحويلية البعيدة الأمد، بشكل تعديلات برمجية، وإدارية وهيكلية لضمان أن تكون المنظمة ملائمة للغرض المنشود منها وتتسم بالحدّثة والشمولية والمرونة مع المحافظة على قدراتها الفنية، ومستعدة للتصدي للتحديات التي حدّدها الاستعراض الشامل. كما أن رؤية المنظمة وعملها يتواءمان مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (المشار إليها في ما يلي باسم خطة عام 2030) وأهداف التنمية المستدامة. ويندرج تحويل النظم الزراعية والغذائية لتصبح أكثر كفاءة وشمولية واستدامة وقدرة على الصمود من أجل إنتاج أفضل وتغذية أفضل وبيئة أفضل وحياة أفضل، دون ترك أي أحد خلف الركب، في صميم الإطار الاستراتيجي الجديد للمنظمة للفترة 2022-2031. وأخيرًا، يتضمن التقرير أيضًا قسمًا مقتضبًا في آخر الوثيقة يسلط الضوء على المجالات الجديدة أو التي يجري تجديد التركيز عليها في القرار الصادر مؤخرًا بشأن الاستعراض الشامل لعام 2020.

<sup>1</sup> القرار رقم 250/59 (الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة 2004)، والقرار رقم 208/62 (الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة 2007)، والقرار رقم 226/67 (الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة 2012)، والقرار رقم 243/71 (الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة 2016)، والقرار رقم 233/75 (الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة 2020)

<sup>2</sup> الوثائق C 2007/17 و C 2009/14 و C 2011/26 و C 2013/28 و C 2015/29 و C 2017/27 و C 2019/26.

## ألف- تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظمة الأغذية والزراعة لأغراض التنمية

### التصدي للتحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-19

- 4- خلال عام 2020، بذلت المنظمة جهودًا غير مسبوقه في دعم الأعضاء في التصدي للتحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-19، وعززت دورها كجهة فاعلة متعددة الأطراف فريدة لمعالجة الترابطات الحاسمة القائمة بين الصحة، والتجارة، والتمويل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. في يوليو/تموز 2020، وفي إطار جهود الأمم المتحدة من أجل توفير استجابة مستدامة لجائحة كوفيد-19، أطلقت المنظمة برنامجًا كبيرًا للاستجابة إلى آثار الجائحة، أي برنامج المنظمة للاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. وقد أعد هذا البرنامج من أجل التصدي بشكل استباقي ومستدام للآثار الاجتماعية والاقتصادية التي تخلفها الجائحة من منظور الأمن الغذائي والتغذية. وقد حددت المنظمة سبعة مجالات ذات الأولوية:<sup>3</sup> (أ) الخطة العالمية للاستجابة الإنسانية؛ (ب) البيانات لصنع القرارات؛ (ج) الإدماج الاقتصادي والحماية الاجتماعية للحد من الفقر؛ (د) التجارة ومعايير سلامة الأغذية؛ (هـ) تعزيز قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على التعافي؛ (و) الوقاية من الجائحة المقبلة الحيوانية المصدر (ز) وتحويل النظم الغذائية.
- 5- وقد استقطب برنامج المنظمة للاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها حتى الآن حوالي 231 مليون دولار أمريكي بشكل موافقات وتعهدات، بما يساوي 18 في المائة تقريبًا من إجمالي النداء حتى 15 يناير/كانون الثاني 2021.

### تنويع قاعدة الجهات المانحة وتحسينها

#### [الفقرة 35 من قرار الجمعية العامة رقم 243/71]

- 6- في عام 2020، حشدت المنظمة ما مجموعه 1.285 مليار دولار أمريكي من المساهمات الطوعية. وهذا يمثل زيادة تبلغ 14 في المائة مقارنةً بالمتوسط للفترة ذاتها الممتدة بين عامي 2016 و2019.
- 7- وساهم أعضاء المنظمة بنسبة 61 في المائة في جميع المساهمات الطوعية عام 2020. كما ساهمت الأمم المتحدة بنسبة 13 في المائة في حين وردت نسبة 19 في المائة من الشركاء في الصناديق العامودية. ومثلت البلدان المرتفعة الدخل حوالي 54 في المائة من إجمالي المساهمات، فيما شكّلت البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا نسبة 3 في المائة وشكّلت كل من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا نسبة اثنين في المائة من المساهمات. كذلك، استقطبت المشاريع الطارئة نسبة 47 في المائة من جميع الموارد التي تم حشدتها عام 2020، حيث وُجّهت النسبة المتبقية البالغة 53 في المائة إلى المشاريع الإنمائية.
- 8- وفي عام 2020، استقطبت المنظمة 20 شريكًا جديدًا في الموارد مقارنة بالفترة 2008-2019. ووردت معظم المساهمات الجديدة من غير الشركاء في الموارد في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.<sup>4</sup>

<sup>3</sup> <http://www.fao.org/3/ne124ar/ne124ar.pdf>

<sup>4</sup> منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي- لجنة المساعدة الإنمائية.

- 9- وكانت الموافقات عام 2020 موجهة بصورة رئيسية بالمساهمات الواردة من شيلي، والصومال واليمن التي تمثل جميعها نسبة 18 في المائة من إجمالي التمويل. وقد كانت المنظمة تزيد بشكل كبير مشاركتها في الصكوك المالية المتصلة بالمناخ؛ على سبيل المثال، في شيلي، كان الصندوق الأخضر للمناخ هو الشريك الرئيسي في الموارد.
- 10- وقد استقطبت المشاريع العالمية والأقليمية ما مجموعه 458 مليون دولار أمريكي، ومع المستفيدين الثلاثة الأكبر، شكل ذلك نسبة 54 في المائة من جميع المساهمات الطوعية هذا العام.
- 11- وإثر تجديد وتحسين آلية التمويل المرنة وحساب الأمانة للتضامن مع أفريقيا في السنوات الثلاث الماضية، شهدت المنظمة اهتمامًا متزايدًا من جانب الشركاء في الموارد للمساهمة في هذه الآليات. على سبيل المثال، اتسع نطاق قاعدة الشركاء في الموارد في آلية التمويل المرنة من أربعة شركاء عام 2018 إلى تسعة شركاء عام 2020، وتم حشد ما مجموعه 57 مليون دولار أمريكي للمرحلة الجديدة من آلية التمويل المرنة (2018-2021)، حتى ديسمبر/كانون الأول 2020.
- 12- وبإيجاز، ورغم التحديات غير المسبوقة التي طرحتها جائحة كوفيد-19، تمكنت المنظمة من حشد مساهمات طوعية بلغت 1 285 مليار دولار أمريكي عام 2020. وفي عام 2020، ازدادت المساهمات الواردة من الصندوق الأخضر للمناخ بصورة حادة، بما يوقر المستوى الأعلى من المساهمات التي بلغت 211 مليون دولار أمريكي، وكانت جميعها موجهة إلى الأنشطة المتصلة بالتنمية. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية المساهم الثاني الأكبر في المنظمة، حيث وقّرت 158 مليون دولار أمريكي (كانت نسبة 95 في المائة منها موجهة إلى المشاريع الطارئة) يليها الاتحاد الأوروبي الذي ساهم بمبلغ 122 مليون دولار أمريكي (حُصّصت نسبة 54 في المائة منها للمشاريع الطارئة). وقد مثل هؤلاء الشركاء الثلاثة الأكبر في الموارد نسبة 38 في المائة من جميع المساهمات الطوعية عام 2020. وأما الشريك الرابع الأكبر للمنظمة فكانت ألمانيا التي وفرت 88 مليون دولار أمريكي للاستجابة الطارئة للجراد الصحراوي في إثيوبيا ولمعالجة آثار جائحة كوفيد-19 في أفغانستان.
- 13- وازدادت الاستثمارات التي تم تعزيزها في ظلّ ترتيبات الشراكات القائمة مع المنظمة (مثلًا البنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبنك التنمية الأفريقي والبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي) عام 2020 رغم أزمة كوفيد-19، إذ ارتفعت من 5.7 إلى 6.6 مليار دولار أمريكي. كذلك، ازداد التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بفضل مساهمات واردة من الصين، وجمهورية كوريا وتركيا. وتتضمن المحفظة الحالية للتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مذكرات تفاهم مع مجموعة واسعة من المؤسسات.

## باء- تحسين عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومشاركة منظمة الأغذية والزراعة

### في آليات تنسيق منظومة الأمم المتحدة

إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون بشأن التنمية المستدامة (إطار التعاون) وأطر البرمجة القطرية للمنظمة

[الفقرات 39 و48 و50 من قرار الجمعية العامة رقم 243/71]

- 14- وفي عام 2019، قامت المنظمة بتحديث الخطوط التوجيهية لأطر البرمجة القطرية لديها لكي يبنثق الصك الخاص بالتخطيط والبرمجة على الصعيد القطري بشكل كامل من إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون بشأن التنمية المستدامة (إطار التعاون)، حسب ما تتطلبه عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

- 15- وتستعرض المنظمة الخطوط التوجيهية لإطار البرمجة القطرية من أجل دمج التطورات الجديدة في "الرزمة المرافقة لإطار التعاون" (صدرت عام 2020)<sup>5</sup>، وتقييم التداعيات وإظهار أي من التعديلات المطلوبة للتوجهات في الخطة المتوسطة الأجل للمنظمة للفترة 2022-2025.
- 16- وتشارك ممثلات المنظمة بشكل ناشط في التحليل القطري المشترك وفي صياغة نظرية التغيير لإطار التعاون من أجل إدراج الميزة النسبية التي تتمتع بها المنظمة في العرض الجماعي للأمم المتحدة وضمان الاتساق بين إطار التعاون وإطار البرمجة القطرية للمنظمة، مما يساهم في تحقيق الأولويات الحكومية ومقاصد أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة لدعم خطة عام 2030.
- 17- وفي الفترة 2019-2020، ساهمت المنظمة بدرجة كبيرة في جميع أطر الأمم المتحدة للتعاون التي تم إعدادها مؤخرًا وبالبالغ عددها 26 إطارًا.
- 18- وكانت منظمة الأغذية والزراعة ناشطة جدًا في تعزيز قدرات المكاتب الميدانية وقد نظّمت في عامي 2020 و2021 بالتعاون الوثيق مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة دورات تدريبية شخصية بصورة افتراضية حول صياغة إطار التعاون وأطر البرمجة القطرية المشتقة، وقد استهدفت هذه الدورات 112 موظفًا من بين موظفي المنظمة في 85 من المكاتب القطرية و5 مكاتب إقليمية.
- 19- وفي أبريل/نيسان 2021، بهدف تيسير مساهمة المنظمة في التحليل القطري المشترك، أطلقت أداة جديدة خاصة بالملاحق القطرية لدعم جميع المكاتب الميدانية في الحصول السهل على بيانات ومؤشرات رئيسية على المستوى الوطني من مختلف مجالات المنظمة.

#### تعزيز عمليات البرمجة المشتركة

#### [الفقرة 50 من قرار الجمعية العامة رقم 71/243]

- 20- تتفق المنظمة بشكل كامل مع دعوة الاستعراض الشامل إلى تعزيز عمليات البرمجة القطرية. وفي عام 2020، كانت منظمة الأغذية والزراعة الوكالة الرابعة الأكبر من وكالات الأمم المتحدة لجهة المشاركة في البرامج المشتركة للأمم المتحدة (114). وقد تم تخصيص 13 في المائة تقريبًا من "موارد المنظمة غير الأساسية الخاصة بالتنمية" عام 2019 للأنشطة المشتركة.
- 21- ووفقًا لبيانات نظام المعلومات لإدارة البرامج الميدانية للمنظمة، جمّعت الوكالات المشتركة في عام 2020، أموالًا (الغرض منها أن تكون برامج مشتركة تنفذها المنظمة مع وكالة واحدة أو أكثر من وكالات الأمم المتحدة) بلغت نسبتها 9 في المائة من الموارد غير الأساسية للمنظمة. وترتفع النسبة لتصل إلى 12 في المائة في حال شملت أيضًا الأموال الواردة من وكالات الأمم المتحدة لتنفيذ المشاريع من جانب المنظمة.
- 22- ويُجَبَد تنفيذ البرامج المشتركة من خلال آليات تجميع الأموال في سياق إطار التعاون، وبغية تعزيز وتحسين مشاركة المنظمة، يشمل دليل المنظمة لدورة المشاريع مرفقًا مخصصًا للبرامج المشتركة للأمم المتحدة. وشاركت المنظمة أيضًا

<sup>5</sup> يُرجى النظر إلى الوثيقة بعنوان "استراتيجية المنظمة لخطة العمل لعام 2030 وإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، <http://www.fao.org/3/nb929ar/nb929ar.pdf>

في الجهود الجارية المشتركة بين الوكالات التي توجّهها مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من أجل تبسيط وتعظيم التوجيهات على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن البرامج المشتركة، بما يتيح مرونة أكبر لبلوغ الأهداف المحددة في اتفاق التمويل.

23- كذلك، جرى تحديث دليل المنظمة لدورة المشاريع عام 2019 تماشيًا مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 279/72 بشأن عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشكل كامل. ويتضمن القرار صيغة تمويل لنظام المنسقين المقيمين، بالاستناد من بين أمور أخرى إلى اقتطاع رسم بنسبة 1 في المائة يُطبّق "على المساهمات غير الأساسية المخصصة لأغراض بعينها بشكل صارم والواردة من أطراف ثالثة إلى الأنشطة المتصلة بالتنمية التي تنفذها الأمم المتحدة". ويرمي الرسم أيضًا إلى تشجيع الشركاء في الموارد على تخصيص أموال أكثر قابلية للتنبؤ واستدامة ومخصّصة بقدر أقل للأنشطة المتصلة بالتنمية التي سوف تُعفى من الرسم.

24- وتطبق المنظمة حاليًا بشكل متسق الرسم بنسبة 1 في المائة على مشاريع حساب الأمانة- تمشيًا مع التوجيهات الصادرة عن فريق الإشراف على الإدارة الائتمانية المشترك بين هيئات الأمم المتحدة.

#### المشاركة في تنسيق منظومة الأمم المتحدة ونظام المنسقين المقيمين

#### [الفقرات 49 و 50 و 53-57 من قرار الجمعية العامة رقم 243/71]

25- تلتزم المنظمة التزامًا كاملاً بتحقيق أهداف إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما يرمي إلى الحدّ من الازدواجية وعدم الكفاءة، وتعزيز التعاون بين الوكالات على المستويات كافة من أجل تحسين المواءمة مع الأولويات الوطنية.

26- ونظرًا إلى أن المنظمة هي المساهم الخامس الأكبر في نظام المنسقين المقيمين من بين 19 كيانًا في الأمم المتحدة، فهي شاركت على نحو استباقي في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ومجموعتها الرئيسية و 11 فريق مهام مواضيعي.

27- وفي عام 2021، ساهمت المنظمة بمبلغ 4.7 ملايين دولار أمريكي من ميزانيتها الرئيسية في ترتيبات تقاسم التكاليف لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لنظام المنسقين المقيمين. وفي عام 2020، ساهمت المنظمة أيضًا بمبلغ 306 335 دولار أمريكي في نظام المنسقين المقيمين من آلية الرسم البالغ 1 في المائة.

28- وعلى الصعيد القطري، فإن نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة الذي تمّ تعزيزه وتمكينه وقرّ فرصًا جديدة لتقدّم المنظمة دعمًا سياسيًا أكثر اتساقًا وتكاملاً للحكومات الوطنية. وتتمن المنظمة قيادة المنسقين المقيمين في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المنشّطة، وتعتمد على عدم انحياز المنسقين المقيمين وتمكينهم من الدعوة بصورة أكثر منهجية إلى ولاية المنظمة وضمان استخدام المعرفة والخبرة العالمية للمنظمة على أفضل وجه. وبدأت أيضًا المنظمة في المساهمة بخبراتها في منصات التعاون الإقليمية والتحالفات القائمة على القضايا.

29- وتمثل المنظمة بشكل كامل لتنفيذ إطار الإدارة والمساءلة على المستوى القطري عبر ركائزها المختلفة.

30- ويدمج تعديل أداة تقييم الأداء لممثلي المنظمة القطريين تقارير مزدوجة عن النتائج المشتركة والمؤشرات الخاصة بفريق الأمم المتحدة القطري (منذ يناير/كانون الثاني 2020)، على أن يكون مؤشر واحد للأداء مرتبطًا بفريق الأمم المتحدة القطري. والمنظمة هي حتى تاريخه من بين الهيئات الثلاث عشرة للأمم المتحدة التي فعلت ذلك حتى الآن.

وترحب المنظمة بنظام تقييم الأداء المتعدد الجهات للمنسقين المقيمين للأمم المتحدة من جانب رؤساء الوكالات في فريق الأمم المتحدة القطري عام 2020، وتتطلع إلى تنقيحه.

شراكات مبتكرة تركز على تحقيق النتائج على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية

[الفقرات 21د، و22د و37 من قرار الجمعية العامة رقم 243/71]

31- بهدف المساهمة في تنسيق تطبيق العناية الواجبة في وكالات الأمم المتحدة، قام فريق المهام المعني بالشراكات التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بتنظيم سلسلة من الندوات في الفترة الممتدة بين فبراير/شباط ومارس/آذار 2021. كما أن وكالات الأمم المتحدة والمكاتب الميدانية، فضلاً عن مكتب تنسيق التنمية ومكاتب المنسقين الإقليميين، حضرت العديد من الاجتماعات الافتراضية حيث تبادل المشاركون أفضل الممارسات، والدروس المستفادة، والتحديات التي تواجهها وكالات الأمم المتحدة في ما يتعلق بالعناية الواجبة بهدف الارتقاء بالنهج المشترك لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ما يتعلق بالبحوث المستقبلية والعناية الواجبة بشأن شراكات قطاع الأعمال (المشار إليه في ما يلي باسم النهج المشترك إزاء العناية الواجبة). وقد شاركت المنظمة وساهمت على نحو استباقي في صياغة مجموعة التوصيات التي تلقي الضوء على أفضل الممارسات، والتحديات، والدروس المستفادة والفرص لتعزيز قدرة النهج المشترك إزاء العناية الواجبة وتطوير منصة مشتركة إلكترونية، وقد تم تقاسمها مع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

32- وقد ساعد هذا العمل المنظمة في تنقيح نهجها إزاء العناية الواجبة في سياق الاستراتيجية الجديدة للمنظمة لانخراط القطاع الخاص للفترة 2021-2025.

تبسيط ممارسات الأعمال التجارية ومواءمتها

[الفقرات 61-67 من قرار الجمعية العامة رقم 243/71]

توحيد عمليات تسيير الأعمال على المستوى القطري

33- إن قرارات الاستعراض الشامل تشجع الوكالات على متابعة برنامج الأمم المتحدة لتحقيق الكفاءة، مع السعي إلى تلافي الكلفة وتحسين الجودة من خلال توحيد عمليات تسيير الأعمال على الصعيد القطري، حيث يتم التركيز على إعداد استراتيجيات عمليات الأعمال، ومكاتب الدعم الإداري المشتركة، وأماكن العمل المشتركة ومراكز الخدمات المشتركة العالمية. وفي هذا الصدد، وُضعت عوامل ثلاثة تُعتبر "عوامل تمكينية"، أي بيان الاعتراف المتبادل (الذي وقّعه المنظمة في 19 أغسطس/آب 2019)، ومبادئ تحديد التكلفة والأسعار (التي وقعتها المنظمة في 25 يوليو/تموز 2020) والمبادئ الخاصة برضا العملاء (التي وقعتها المنظمة في 25 يوليو/تموز 2020)، وبين عامي 2019 و2020، أفضى انخراط المنظمة في هذه العملية إلى تلافي التكاليف المتكررة مبلغ إجمالي قدره 4.2 مليون دولار أمريكي في السنة. وبهدف دعم جهود الأمم المتحدة العالمية الإجمالية التي ينسقها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق التنمية بشكل أفضل، عيّنت المنظمة شعبة رائدة في المقر الرئيسي وأنشأت شبكة من جهات الاتصال في المكاتب الإقليمية لدعم انخراط المكاتب القطرية للمنظمة في العمليات التي تقودها البلدان. وحتى نهاية فبراير/شباط 2020، كان قد تسجّل 150 زميلاً من المنظمة في المقر الرئيسي وفي المكاتب الميدانية في دورة شهادات ممارسي استراتيجيات تسيير الأعمال الجديدة (BOS 2.0).



34- وفي فبراير/شباط 2020، أُطلق مشروع داخلي خاص لتفعيل "العوامل التمكينية" الثلاثة المذكورة أعلاه على مستوى السياسات والإجراءات الإدارية للمنظمة، من أجل إزالة أي عائق متصل بالسياسة أمام توحيد أعمال الأمم المتحدة من دليل وكتيب التعليمات الإدارية المعمول بها في المنظمة، حيث يتمحور التركيز حول (1) استعراض ومراجعة السياسات الإدارية، والإجراءات، والخطوط التوجيهية والأدوات، (2) تحليلات المنافع من حيث الكلفة، بما في ذلك وضع خطوط قاعدية وأهداف كمية، (3) رصد التقدم المحرز في المقرّ الرئيسي وعلى مستوى المكاتب الميدانية، (4) وتقديم التقارير السنوية عن آثار انخراط المنظمة في برنامج الأمم المتحدة لتحقيق الكفاءة، إلى أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين على السواء. وفي هذه الأثناء، تعزّز انخراط المنظمة في عمليات تسيير الأعمال على الصعيد القطري وأفضى حتى الآن إلى توقيع 114 استراتيجية لتسيير الأعمال، في حين أن العملية خُطت خطوة إضافية في 12 بلدًا من هذه البلدان عن طريق إنشاء مكاتب مشتركة للدعم الإداري.

#### أماكن العمل المشتركة

35- يفرض إنشاء "أماكن عمل مشتركة" تحدياتٍ على المنظمة بما أن غالبية مكاتبها حول العالم تقدمها الحكومات مجاناً في الوقت الراهن، تمثيلاً مع الاتفاقات مع البلدان المضيفة. إضافةً إلى ذلك، تتيح الحكومة المضيفة مساهماتٍ نقدية سنوية لتغطية التكاليف الجارية لأماكن العمل. وبغضّ النظر عن اعتبارات الميزانية، يسمح الترتيب الحالي للمنظمة العمل عن كثب مع نظرائها. ونتيجةً لذلك، تواصل المنظمة السعي إلى وضع نهج عملي وموجّه نحو الأعمال بما يتماشى مع مبدأ عدم وجود نمط واحد يناسب الجميع في معالجة خدمات الدعم المشتركة المقترحة ومفهوم أماكن العمل المشتركة، بالنظر إلى التوجيه الواضح من جانب الأعضاء لتجنب تكاليف إضافية. ومع هذا، فإنّ المنظمة تتقاسم أماكن عمل مشتركة في العديد من البلدان.

### جيم - مجالات أخرى لتنفيذ الاستعراض الشامل التي تهم المنظمة

#### تعزيز البيانات والإحصاءات على المستوى القطري

[الفقرة 18- ج من قرار الجمعية العامة رقم 243/71]

36- يتوقف النموذج الجديد للمنظمة لتطوير القدرات الإحصائية، المحدّد في تقريرها إلى هيئة الإحصاء في الأمم المتحدة عن آخر التطورات في مجال الإحصاءات الزراعية والريفية، على إقامة مجموعة من الشراكات والمبادرات المشتركة. ويتشكل نموذج المنظمة الجديد من نهج متكامل إزاء تنمية القدرات الإحصائية، من خلال ثلاث مبادرات تكميلية تستهدف الجوانب الرئيسية لدورة إنتاج البيانات واحتياجات التطوير الإحصائي الخاصة بكل بلد.

37- والمبادرة الأولى هي البرنامج الشامل لقياس بيانات أهداف التنمية المستدامة، الذي يهدف إلى دعم البلدان في اعتماد، وإنتاج، ونشر واستخدام مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالأغذية والزراعة.

38- وأما المبادرة الثانية الرئيسية فهي "مبادرة 50×2030 لسدّ الفجوة في البيانات الزراعية"، التي ترمي إلى توفير الدعم الفني والمالي على السواء لاعتماد عمليات المسح الزراعي المتكاملة الأساسية لجمع البيانات بشأن عدد من المؤشرات المتصلة بالزراعة، والعديد منها مؤشرات جديدة نسبياً، تعتمد عليها البلدان بوتيرة بطيئة، وتعاني بالتالي من فجوات

كبيرة في البيانات. وترمي هذه المبادرة إلى دعم 50 بلدًا ناميًا في اعتماد عمليات المسح الزراعي المتكاملة هذه بحلول عام 2030.

39- وأما الركيزة الثالثة في استراتيجية المنظمة المتكاملة لتنمية القدرات فهي خطة العمل للمرحلة الثانية (2020-2025) من الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية. وسوف يضمن تنفيذ خطة العمل استخدام الأدوات والمنهجيات المبتكرة القائمة التي تم وضعها خلال المرحلة الأولى، وسوف تبني على الظروف المواتية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية، فضلاً عن برامج المنظمة لتنمية القدرات على المستوى القطري.

### المشاركة في عمليات التقييم المشتركة وتعزيز وظائف التقييم الوطني

#### [الفقرة 32 في قرار الجمعية العامة رقم 243/71]

40- في عام 2020، عززت المنظمة مشاركتها في عمليات التقييم المشتركة، جزئيًا بفعل جائحة كوفيد-19 التي وبصفتها تحديًا عالميًا، تتطلب استجابةً متسقة وزيادة متصلة بها في مجال العمل الإنساني.

41- وفي الأيام الأولى من الجائحة (مايو/أيار 2020)، اتخذ موظفو المنظمة دورًا رائدًا في إعداد مذكرة حول دور التقييم بتوجيه من الائتلاف المعني بتقييم آثار جائحة كوفيد-19 (<http://www.covid19-evaluation-coalition.org>) على الأمن الغذائي، وقاموا بتنسيق تقرير التقييم التوليبي مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأغذية العالمي، ضمن إطار فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييمات ([www.unevaluation.org/document/detail/2955](http://www.unevaluation.org/document/detail/2955)، آذار/مارس 2021).

42- والمنظمة جزء من المجموعة التوجيهية للتقييم الإنساني المشترك بين وكالات الأمم المتحدة، وساهمت في التقييم الإنساني المشترك بين الوكالات بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات والتقييم الإنساني المشترك بين الوكالات للاستجابة إلى إعصار إيداي في موزامبيق (2020)، والاستجابة لظاهرة النينو في إثيوبيا (2019، [interagencystandingcommittee.org](http://interagencystandingcommittee.org)).

43- وفي عام 2020، بالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، أطلقت المنظمة تقييمًا كبيرًا للتعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما، وسوف يغطي هذا التقييم المستوى العالمي، والإقليمي والقطري، ويوفر المعلومات لحكومة الوكالات الثلاث فضلًا عن إصلاح الأمم المتحدة. كذلك، أطلقت المنظمة مجموعة من عمليات التقييم بالتعاون مع العديد من وكالات التنفيذ الأخرى (منظمة العمل الدولية، ومنظمة الهجرة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي). وسوف تُنجز عمليات التقييم هذه عام 2021.

44- وأخيرًا، جددت المنظمة جهودها من أجل تعزيز قدرات التقييم الوطنية، لتقييم نتيجة السياسات والبرامج الوطنية بحلول عام 2030. وتشمل هذه الجهود الدعم الناشط لمجموعة الممارسين *EvalForward* ([www.evalforward.org](http://www.evalforward.org))، التي تم إطلاقها عام 2018 بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية. وإذ يضم مؤتمر الأطراف أكثر من 900 عضو في 103 بلدان، يواصل تنمية القدرات لإجراء التقييم في البلدان النامية.

## التكامل بين الأنشطة الإنسانية والإنمائية

[الفقرة 57. ح من قرار الجمعية العامة رقم 243/71]

45- وقر عمل المنظمة على الإجراءات الاستباقية<sup>6</sup> في إطار برنامجها لحالات الطوارئ والقدرة على الصمود، مساهمة ملموسة في تعزيز الروابط بين العمل الإنساني والتنمية. ومع شركاء رئيسيين مثل برنامج الأغذية العالمي، والاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وشبكة Start، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، المنظمة هي من بين الوكالات التي توجّه الجهود على المستوى العالمي والقطري في توسيع نطاق نهج الإجراءات الاستباقية للوقاية من الأزمات الغذائية والحدّ منها.

46- وتعمل المنظمة مع شركاء وحكومات في أكثر من 40 بلدًا ذات المخاطر المرتفعة لدمج النهج الاستباقي ضمن أطر إدارة مخاطر الكوارث. ومنذ عام 2016، قامت المنظمة مع شركائها بتنفيذ إجراءات استباقية لحماية سبل عيش أكثر من 90 000 من الأسر الزراعية الضعيفة في مجال الزراعة والرعي في بلدان مرتفعة المخاطر في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

47- والمنظمة عضوٌ في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وفي عام 2020 وجهت المنظمة و/أو ساهمت في منتجات عديدة للجنة ترمي إلى تعزيز التعاون الإنساني والإنمائي ومساهمتها في السلام.

48- وأطلقت الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية عام 2016 من جانب الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي لتشجيع الحلول المستدامة للأغذية. وفي يناير/كانون الثاني 2020، أعدّ كل من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، في إطار الشبكة العالمية، النسخة السابعة من "رصد الأمن الغذائي في البلدان التي تعاني من حالات نزاع" التي توفّر إلى اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة لمحةً عامة عن حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد في البلدان والأقاليم المتأثرة بالنزاعات وانعدام الأمن. وفي أبريل/نيسان 2020، في إطار الشبكة العالمية، أعدت وأطلقت المنظمة مع برنامج الأغذية العالمية التقرير العالمي حول الأزمات الغذائية لعام 2020. وفي سبتمبر/أيلول 2020، صدر تحديث منتصف المدة للتقرير العالمي ومذكرة فنية عن جائحة كوفيد-19 والأزمات الغذائية، حيث قدّمت التقديرات الأخيرة بشأن حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد في أوقات جائحة كوفيد-19. كذلك، صدرت نسختان من تحليل الإنذار المبكر لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي للمواقع الساخنة لانعدام الأمن الغذائي الحاد، (يوليو/تموز وأكتوبر/تشرين الأول)، بما يوفّر منظورًا استشرافيًا وبلقي الضوء على البلدان المعرضة لتدهور كبير في الأمن الغذائي.

## دال - الاتجاهات الناشئة عن الاستعراض الشامل لعام 2020

49- في ديسمبر/كانون الأول 2020، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 233/75 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة لأغراض التنمية، بما يوفّر التوجيهات إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للفترة 2021-2024. وهو يبيّن على نتائج مؤتمر القمة الخاص بأهداف التنمية المستدامة لعام

<sup>6</sup> الإجراءات الاستباقية هي تدخلات قصيرة الأجل لإدارة مخاطر الكوارث التي يجري تنفيذها خلال الفترة الزمنية الحاسمة بين إطلاق الإنذار المبكر والوقوع الفعلي للكارثة.

2019، ويركّز على نحو غير مسبوق على دعم الأعضاء لتسريع وتيرة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويشمل خمسة مواضيع رئيسية: (أ) إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتعزيز بعض العناصر في عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ (ب) دعم جهود البلدان في بناء عملية نهوض مستدامة وشاملة من جائحة كوفيد-19؛ (ج) عدم ترك أحد خلف الركب؛ (د) حشد التمويل ووسائل تنفيذ أخرى؛ (هـ) وتكييف عمل الأمم المتحدة مع سياقات تشغيلية مختلفة.

50- ويشمل القرار الذي تمّت المصادقة عليه مؤخراً العديد من المجالات الجديدة أو التي تحظى بتشديد جديد. وهي تتطابق مع مجالات العمل التي تمنحها المنظمة اهتماماً متزايداً:<sup>7</sup>

- تحديد سبل جديدة لتوفير مشاركة كاملة ومنظمة ومستدامة للشباب؛ وتسريع وتيرة تنفيذ استراتيجية شمول الإعاقات.<sup>8</sup>
- وفي سياق جائحة كوفيد-19 (أ) إعادة البناء بشكل أفضل لضمان النهوض المستدام، والشامل والقادر على الصمود؛ (ب) التركيز على الأكثر فقراً، والعمل مع البلدان لتنفيذ الحلول المستدامة على نحو طارئ وتعزيز الشراكات، وتعزيز التكنولوجيات الرقمية؛ (ج) إيلاء اهتمام خاص للتحديات المحددة التي تواجهها البلدان النامية؛ (د) وتحليل الدروس المستفادة من خطط الاستجابة للجائحة على المستوى الوطني، والإقليمي والعالمي من أجل الاستعداد بشكل أفضل وتقديم المساعدة لصدمات مستقبلية ممكنة، بما في ذلك من خلال نظم المعلومات عن المخاطر والإنذار المبكر.
- تعميم نهج أكثر مراعاةً للمناخ والبيئة في البرامج والخطط الاستراتيجية.
- تعزيز الدعم المتكامل للمشورة حول السياسات والبرامج، والمساعدة الفنية، والدعم المعياري، والتعاون في مجال العلوم، والتكنولوجيا والابتكار.
- جمع البيانات وتحليلها.

51- ويتطرق القرار أيضاً إلى حقوق الإنسان والعلاقة بين العمل الإنساني والتنمية ومساهمتها في السلام، والمساواة بين الجنسين، ويشمل عناصر جديدة للبيئة المواتية:

- الإدماج الرقمي - يحيط علمًا بخارطة الطريق التي وضعها الأمين العام للتعاون الرقمي، ويقرّ بأن التكنولوجيات الرقمية يمكن أن تشكل عوامل تمكينية رئيسية للتنمية المستدامة. ويشجع التعاون بين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والبرامج القطرية لتحسين الإدماج الرقمي.
- الشفافية- تنني على إنشاء وتفعيل بوابة إلكترونية تعكس المساهمات في الوقت الفعلي والنفقات المتصلة بنظام المنسقين المقيمين بعد إعادة تنشيطه، وتحثّ على تحسين بوابة الحساب الخاص للأغراض المتفق عليها.

<sup>7</sup> الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2021-2022 (http://www.fao.org/3/ne577ar/ne577ar.pdf) والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2022-

2025 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2022-2023 (http://www.fao.org/3/ne576ar/ne576ar.pdf).

<sup>8</sup> [https://www.un.org/en/content/disabilitystrategy/assets/documentation/UN\\_Disability\\_Inclusion\\_Strategy\\_arabic.pdf](https://www.un.org/en/content/disabilitystrategy/assets/documentation/UN_Disability_Inclusion_Strategy_arabic.pdf)

- الأخلاقيات- تدعو منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى مواصلة الجهود والتركيز على الوقاية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتحرّش الجنسي، ومواصلة تنفيذ سياسة عدم التسامح للأمين العام في ما يختص بالاستغلال والانتهاك الجنسيين.